قانون الدورة الثلاثية

يدفعنى الواجب أن أدلى برأيى في فائدة قانون الدورة الثلاثية أو اطلاق حرية الزراعة والرجوع الى الغاء هذا القانون الذى يراه بعضهم جائرا وخصوصا في هذه السنة التى لم يكن لانقاص المساحة من أثر في اعلاء الثمن كما هو أحد الشقين اللذين نوه عنهما القانون وكان الشق الثانى حفظ خصوبة الارض المصرية من جراء التوسع فى زراعة القطن بأكثر من ثلث الزمام .

أما عن الشق الاول وهو تضييق مساحة الاراضى الزراعية الى الثلث والوقوف عند حده طلبا لانقاص المحصول أو بالحرى قلة العرض عملا بالمبدأ الاقتصادى وهو «الطلب والعرض» فلا شك أنه غير مجزوم بصحته طالما كان القطن المصرى لا يتعدى أربعة في المائة من متحصل العالم وأى زيادة أو نقص في هذه السنة الضئيلة لا تزعج أسواق العالم وان كان يهم بعض معامل الغزل والنسج والمستهلكين .

على أنه يصح القول بأن القطر المصرى له منزلته الخاصة لصنع المنسوجات الدقيقة والغالية في القيمة ، ولكن ألم يدر بخلد المتشبثين بهذا الرأى أن البلاد الاجنبية تسعى جهدها في انماء الاقطان المماثلة للقطن المصرى أو ما يقل عنه درجة من الجودة ؟

واذا نحن أنقصنا من ناتج قطننا وتمسكنا بالاسعار العالية التى ننشدها تكون النتيجة حتما اقبال تلك المصانع على الاقطان الجيدة الاخرى دون القطن المصرى . ان قانون العرض والطلب يجب أن تتمشى معه بما يطابق أغراضنا الاقتصادية وهو الاكثار من المتحصل والعمل على تصريفه حتى يزداد اقبال النساجين في سائر بلاد العالم عليه وتعظم كمية المنسوجات الدقيقة المصرية فى الاسواق المختلفة وها هو العالم بدأ في نهضته الاقتصادية ومضى في سبيل الانتعاش والثراء بخطوات واسعة بعد سنوات الحرب العظمى المجدبة الامر الذى يساعد على ابتياع البضائع الجيدة من المنسوجات وغيرها .

كذلك يجدر بنا ونحن نسعى جهدنا لانماء ثروة قطرنا بالاكثار من زراعة القطن أن نعمل على ايجاد أسواق أخرى للمحصول واستهلاك جزء في داخل بلادنا بدلا من تصديره كله والى ناحية واحدة من بلاد العالم • ان المسابقة الصناعية القائمة في جميع الممالك آخذة في النماء وسيصيبنا منها تدفق العاملين على الاقطان المصرية المشهورة بالامراء ونحظى حينئذ بالانتفاع من كثرة الطلب وفقا للمبدأ الاقتصادى الذى طبقناه خطأ •

انى أجل حضرات الباحثين الذين عندوا انقاص المساحة القطنية عن فكرة امكان استعاضة ما ينقص من مساحة القطن بالحبوب أو الحاصلات الاخرى لعلمى أن ذلك خطأ بين لان القطن هو أثمن زرع تنميه البلاد وأن ما سواه ردىء النوع يبذنا فيه معظم بلاد العالم •

وهل يجهل حضراتهم أثمان قطننا بازاء أقطان العالم وأسعار حبوبنا وجودتها تجاه حبوب تلك البلاد الاجنبية — ان ذلك مستحيل ولا يقنع أى باحث اقتصادى لان يكون في جانبهم ناهيك عما يستلزم نقص المساحة القطنية وزيادة الحبوب وغيرها من بخس قيمة الاراضى والى عجز الثروة الاهلية من شل أيدي العاملين الذين كانوا يرتزقون من خدمة الزراعة القطنية قبل أن تنقص •

انه يخلق بكبار المزارعين اذا رضوا بانقاص مساحة القطن وانكبوا على زراعة الحبوب أن يهجروا البلاد بعد أن يكونوا قد باعوا أطيانهم الغالية ليشتروا بدلها أراض رخيصة جدا في بلاد أخرى من العالم تجود بالحاصلات الحبوبية كثيرا وتكون أرباحهم من ذلك محققة ومتفوقة •

نرجع الآن الى علاج موضوع الشق الثانى من البحث وهو حفظ خصوبة الارض وهل القطن هو حقيقة أكثر الحاصلات المصرية اضعافا للارض أم تلك الحاصلات الحبوبية التى تحل محله هى التى تستهلك الخصوبة مثل القمح والاذرة .

ان لهذا الموضوع وجهين بالنسبة للقائلين به فبعضهم ينسب الضعف في الأراضى لذات نبات القطن والبعض يشير اليه من جراء تشبع الاراضى بالرطوبة (الماء الارضى) بسبب زيادة الارواء فى حالة القطن عنها في الحاصلات الاخرى وانى أميل الى موافقة الرأى الاخير لانه هو الواقع بلا مناص ولكن ذلك يسهل علاجه باتقان الخدمة وبذل المجهود في الأرواء المعتدل (أى بالحوال) الى نهاية الزرع والانماء وهنا يجمل الفات نظر رجال الرى الى اصلاح طرق الصرف ومساعدة المزارعين على تجفيف أراضيهم بقدر الامكان . والانفاق على مشروع تعميم المصارف يعوضه بلا شك غزارة المتحصلات وتقليل الآفات من أمراض نباتية وطفيليات وحشرات ناهيك عن رفاهية الاهلين وتحسين صحتهم وانى لا أرى داعيا للافاضة في هذا البحث لانى أشعر بأن الجميع على اتفاق عليه وقد قتله بعضهم بحثا من قبل .

على أن الامر الاول وهو أن القطن يفقر الاراضى فهو الذى لم يحققه أحد لغاية الآن بعناية ولم يفز القائلون به أو المعارضون له بطائل لان مناقشته تتناول أمرين لا ثالث لهما — الاول وهو الاختبار العملى والثانى وهو البحث النظرى أو الخبرة العلمية وتمحيص كلا الامرين ناقص فمثلا عن الامر الاول لم أر باحثا جادا ألقى علينا حكما قاطعا من عنده أو من لدن من يراهم أهلا للموضوع يفيد بصلاحية النظرية التى مآلها زيادة متحصل القطن فى الدورة الثلاثية عن الثنائية وربما كان ذلك لعدم وجود احصائيات مفيدة مقنعة ولم يألف مزارعونا التفكير في هذه الاحصائيات واذا وجدت مصلحة الأملاك الاميرية فربما تكون هى المصلحة الزراعية الوحيدة المنظمة من حيث تقييد الحسابات ورصد

الاحصائيات وبيانها في ذلك أنها تتبع الدورة الثلاثية وتخدم أقطانها بحكمة واتقان ويعلم مديروها بأنهم يبذون المزارعين في انتقاء البذور واجادة خدمة الاراضى والمزروع جاعلين نصب أعينهم اصلاح الاراضى والمحصولات ولذلك اقتصروا على زرع القطن فى ثلث الزمام سواء قبل القانون أو بعده ولم يدر بخلدهم اتباع دورة ثنائية لانهم فى مقام اصلاح للاراضى والحاصلات ولا يقصدون للاستثمار والاستغلال وفي يقيني لو تركت لهؤلاء المديرين حرية العمل لكانوا أول المخالفين للدورة الثلاثية .

على أنى وقد اشتغلت بنفسى فى ادارة دوائر زراعية كبيرة في الوجهين البحرى والقبلى مدة تزيد عن الاثنتى عشرة سنة كنت فيها على الدوام متبعا الدورة الثنائية في معظم الاراضى وكان همنا منصرفا الى اتقان خدمة الارض من وجوهها المتعددة تبعا للمبدأ الزراعى العام وهو «اصرف أقل ما يمكن في خدمة الارض لتحظى بأكبر متحصل وأعلاه قيمة بغير الاضرار بالارض» وعلى ذلك كنا نتحصل على نتائج أظهر بكثير من نتائج ما يجاورنا من المزارع التابعة للمصالح الزراعية الحكومية والاهلية التى كانت تتبع الدورة الثلاثية .

وقد كان هذا رأيى وعملى من قديم . ولم أزل على ثقتى به ولم أجد من ينقده وجها لوجه وفي شرح الامر الثانى وهو الخبرة العلمية ما يؤيد صحة ما ذكرت فيما يلى :

ان الحاصلات الزراعية المصرية معدودة وهى في الغالب من فصائل ثلاث — الاولى النجيلية كالقمح والشعير والارز والذرة وقصب السكر والثانية وهى البقولية كالبرسيم والفول والحلبة وغيرها والثالثة وهى الخبازية كالقطن . فنباتات الفصيلة الاولى ترسل جذورها في الارض على عمق قليل من سطحها ونباتات الفصيلتين الاخرتين تتعمق جذورها كثيرا فى الارض ولا سيما القطن .

وعلى ذلك ينحصر جميع غذاء الحاصلات الحبوبية في الطبقة السطحية من الاراضى وهى التى يصح القول بأنها هى الطبقة التى يسأل عنها دوما بأنها خصبة أو غير خصبة وعليها تقاس خصوبة الارض أو بالحرى قيمتها أما القطن فهو وان كان يعتمد على تلك الطبقة في ابتداء نموه الا أنه بعد أن ينفذ في طبقة عميقة يعتمد على التغذية من الطبقة الاخيرة وخصوصا حين تكوين الثمرة أو بالحرى البذرة التى تشمل أكبر كمية من عنصر الازوت وهو العامل الاكبر في التغذية • وعلى ذلك يصح القول بأن الحبوب كالقمح وغيره تفقر الارض والقطن لا يفقرها كثيرا • ويعزز هذه النظرية ضرورة امداد القمح والذرة بالسماد الازوتى وعدمها بالنسبة للقطن الا قليلا •

وقد يؤيد هذه النظرية الكيمائيون الذين حللوا تركيب الحاصلات وبينوا كل ما يستنفذه كل محصول من الارطال في فدان من الارض فقد قدره الاستاذ الثقة المرحوم المستر ماكنزى الكيمائى المشهور وناظر مدرسة الزراعة العليا سابقا في جدول مذكور في كتاب الزراعة المصرية ونحن نلخص منه ما يأتى خاصا بعنصر الازوت الذى يعتبر أهم العناصر في تركيب الاراضى والذى بدونه لا يذكر أى خصب فى مصر •

	رطل من الازوت
القطن	٥٤ر٦
قصب السكر	٢٥ر٤
الذرة	٦ر١
الذرة	٦ر١
الفول	١٢ر٠

فمن هـذه الارقام يستدل على أن ما يأخذه القطن من الارض أقل من القمح والاذرة معا بنسبة دون النصف مثلا واذا اعتبرنا أن أزوت القطن كان أغلبه مأخوذا من غير الطبقة الزراعية أو السطحية

فلا يكون القطن هو المحصول الذى يخشى منه استنفاد خصوبة الاراضى المصرية ناهيك أن شعر القطن هو خليات ليس فيها أزوت وأن بذرته الحاوية على الازوت قليلة المقدار بالنسبة لحبوب القمح مثلا وأن معظم الازوت في بذرة القطن يعود أو يمكن اعادته الى الارض على حالة سماد ولكن أزوت القمح لايعود اليها لان الاهالى لم يألفوا بعد استعمال فضلاتهم في التسميد وكذلك اذا زادت الحبوب من جراء ازدياد أراضيها وأريد تصدير بعضها الى الخارج فتخسر البلاد الازوت المصدر ويستجلب بدله سماد كيمائى وفي ذلك خسارة للبلاد •

أقتصر الآن على ما تقدم وأشير على حضرات الباحثين اللاجئين الى تعزيز مواقفهم بأقوال الغير ألا يعبئوا كثيرا بالثقات من علماء الحشرات الذين يرغبون من تلقاء أنفسهم في التضييق عليها تلافيا لكثرة انتشار الحشرات والآفات الاخرى فيها دون الالمام بما يعترى البلاد من نقص الحاصلات أو زيادتها وان موضوعنا الحاضر وهو بحث زراعى واقتصادى محض لا يصح معه اتخاذ أقوال الاخصائيين في الحشرات حجة في فى الموضوع وهم بعيدون عنه • ويكفى أن نقول ان لكل طريقه واختصاصه فى البحث والعمل • وعلى ذلك أرجو أن يكون البحث في صلب الموضوع والاستناد على أقوال الثقات من الزراعيين والاقتصاديين الذين يكون لهم مقدرة على تمحيص البحث وتحقيقه على أكمل الوجوه •

هذا ويجمل بى في الختام أن أشير صراحة بأن التقيد في اتباع خطة واحدة في الزراعة غير مطلوب وان كان يظهر نفعه في سنة مثلا فلا يتحقق في سنوات أخرى وعلى ذلك فلا يصح الجزم بصحة احدى الدورتين ولا تفضيل احدى الحالتين على الاخرى دوما ولكن يعتمد على تنفيذ الخطة التى تنطبق على الواقع المفيد والتى تتمشى مع المبدأ الزراعى الذى ينجم عنه الربح الاكيد للمزارع مع عدم الاضرار بالارض •

محمد نجيب شاهين
المفتش الزراعى بوزارة المعارف